إفريقيا و الصين .. تحديات في عالم متغير

دراسة من تقديم الباحثة فاتن جباري

ومراجعة الدكتورة بدرة قعلول

المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية و العسكرية

الصين أو معجزة آسيا تعد ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية ،
شعب خارق من حيث الانتماء والانضباط وتقديس العمل،
شعب نهض من غبار عصور الانحطاط عندما تبنى سياسة شاملة
للتحديث عند نهاية القرن 19 مع المحافظة على تراثه وثقافته
فاخذ من الغرب أسباب التنمية الاقتصادية وفي ضرف قياسي
أصبحت الصين منتجة لأقوى صناعة عالمية حديثة في مجالات
التكنولوجيا و العلوم و الطب و الفضاء و السلاح ...انها آلة العالم .

الصين في إفريقيا:بين تحقيق غايات القارة و البحث عن الأهداف الإستراتيجية ؟

مع مطلع الألفية الثالثة، شهد العالم جملة من التحولات حيث ظهرت قوى جديدة كما تزايدت حركة التفاعلات الدولية وترابطت وتشابكت العالقات بين الدول على اختلاف درجاتها في التقدم أو التخلف. كذلك أثرت تلك التحولات على هيكل القيم ونسق العلاقات المجتمعية الى الحد الذي يقول باننا نعيش الآن "قرنا جديدا" يختلف كل الاختلاف عن سابقه. وفي إطار هذه التطورات السريعة والمتلاحقة في التفاعلات الدولية، وجدت معظم الدول الإفريقية نفسها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ وعرف بعضها العديد من الصراعات العرقية الداخلية والتدخلات السياسية و العسكرية الخارجية، وكل هذا أثر بشكل كبير على الاستقلال السياسي والاقتصادي لدولها .

وفي ظل تعثر محاولات التنمية فيها ؛ وجدت الدول الأفريقية نفسها أكثر استعدادا للانسياق إلى توجهات القوى الأجنبية، وذلك بحثا عن الدعم والمساندة بحكم العامل السياسي والتاريخي، أو التعاون والشراكة بحكم موقعها الهام ومكانتها الاقتصادية على خريطة العلام. لتغدو في ضوء ذلك ساحة لتنافس جديد، يربط بين المصالح العاجلة و الآجلة للقوى العالمية.

ومن هنا برز التنافس الأمريكي والصيني بحثا عن الهيمنة والنفوذ فيها وعليها من خلال عقد اتفاقيات دورية منها الثنائية ومنها الجماعية تدور جميعها حول زيادة العالقات مع إفريقيا تحت حجج ومبررات متعددة فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض توجهاتها العالمية والإقليمية تجاه القارة الأفريقية بحجج الحفاظ على الاستقرار ودعم التنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية بدل النظام الشمولي والحكم الفردي في حني تطمح الصين إلى الاستفادة من الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة لتلبية حاجياتها الصناعية المتزايدة وكسب قدر من التوازن الاستراتيجي مع القوى الغربية من خلال مدخل التبادل التجاري والاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول الأفريقية وفي ذات الوقت تحقق مكاسب اقتصادية وتجارية للصين، عملا بالمثل الصيني القائل:

"إذا أردت الوصول إلى الثروة عبد الطريق لها".

التنافس الصيني -الأمريكي.

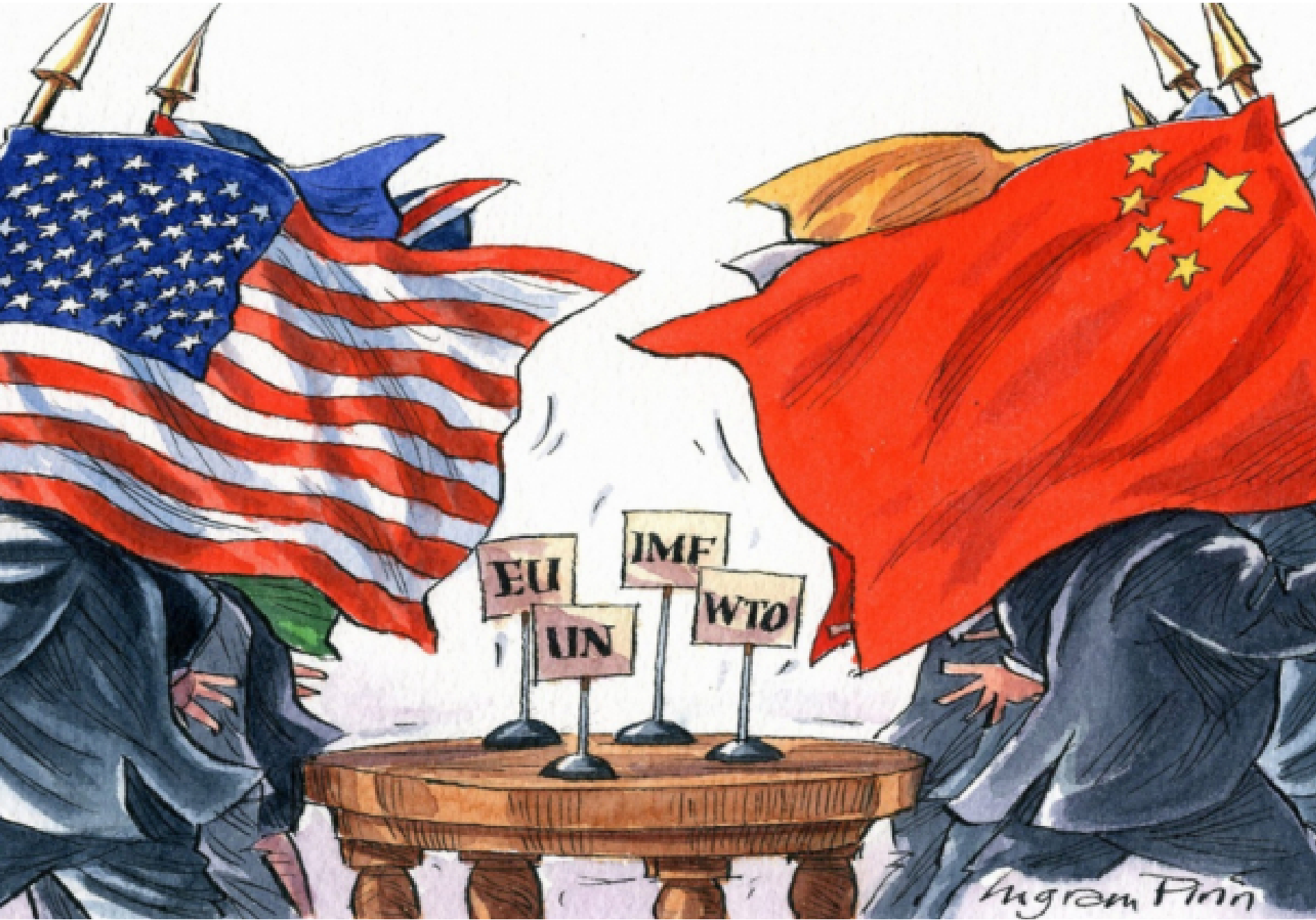

تمثل أفريقيا بوابة مهمة للصين التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية، وتوسيع استثماراتها ومشروعاتها في نطاق جغرافي أكبر؛ وذلك انطلاقًا من الأهمية الاستراتيجية التي دفعت العديد من اللاعبين الدوليين إلى التوجه نحوها لاسيما أن الصين ترتكز في تكريس حضورها المتنامي هناك على عدد من الأدوات الفاعلة، وعلى رأسها الأداة الاقتصادية، والأداة الدبلوماسية، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي، وضخامة الاستثمارات المتدفقة لمعظم بلدان المنطقة.

تدرك بيكين اليوم أهمية إرساء موطئ قدم لها في القارة من الناحية الجيوستراتيجية، في ضوء مساعيها لمزاحمة العديد من القوى الدولية الفاعلة هناك في سبيل كسب النفوذ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، والاستفادة من الثروات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها معظم دول المنطقة؛ فضلًا عن الرغبة الصينية في تعزيز تواجدها البحري في الممرات المائية الاستراتيجية من خلال تعزيز استثماراتها في الموانئ البحرية على الساحل الغربي لأفريقيا، وهو الأمر الذي يشكل تهديداً لأمن بعض القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا.

وتشكل المقاربة الاقتصادية عاملاً حاسماً بالنسبة للتوجه الصيني نحو منطقة أفريقيا عموما، في ضوء الاعتماد على تدفقات الاستثمارات الصينية الضخمة لدول المنطقة والاستفادة من الديون الصينية في سد عجز ميزانياتها، وتمويل مشروعاتها المختلفة. كما تعتمد الصين، إلى جانب هذا، على مقاربات أخرى من أجل كسب عقول الأفارقة وقلوبهم، حيث تنطلق نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، والانخراط بقوة في الجهود الدولية والإقليمية المشتركة لمحاربة الإرهاب هناك؛ فالصين ترغب بالأساس في موازنة النفوذ الدولي في غرب أفريقيا والساحل والصحراء مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل تحديّاً أمام توسع النفوذ الصيني في غرب أفريقيا.

وحيث يلقى هذا التوجه الصيني نحو غرب أفريقيا ترحيباً أفريقيّاً، إلا أنه قد يترتب عليه تصاعد التنافس الدولي في ضوء تدافع العديد من الفاعلين الدوليين نحو منطقة أفريقيا، وما قد يترتب عليه من زعزعة لأمنها ولاستقرارها لاسيما أنها تواجه العديد من التحديات الأمنية، وخاصة تصاعد نشاط الإرهاب في معظم دولها. وهذا مايستدعي إلقاء الضوء على أبرز المصالح الاستراتيجية للصين في غرب أفريقيا، وخريطة المنافسين في المنطقة، وتداعيات ذلك على النفوذ الصيني ومستقبله.

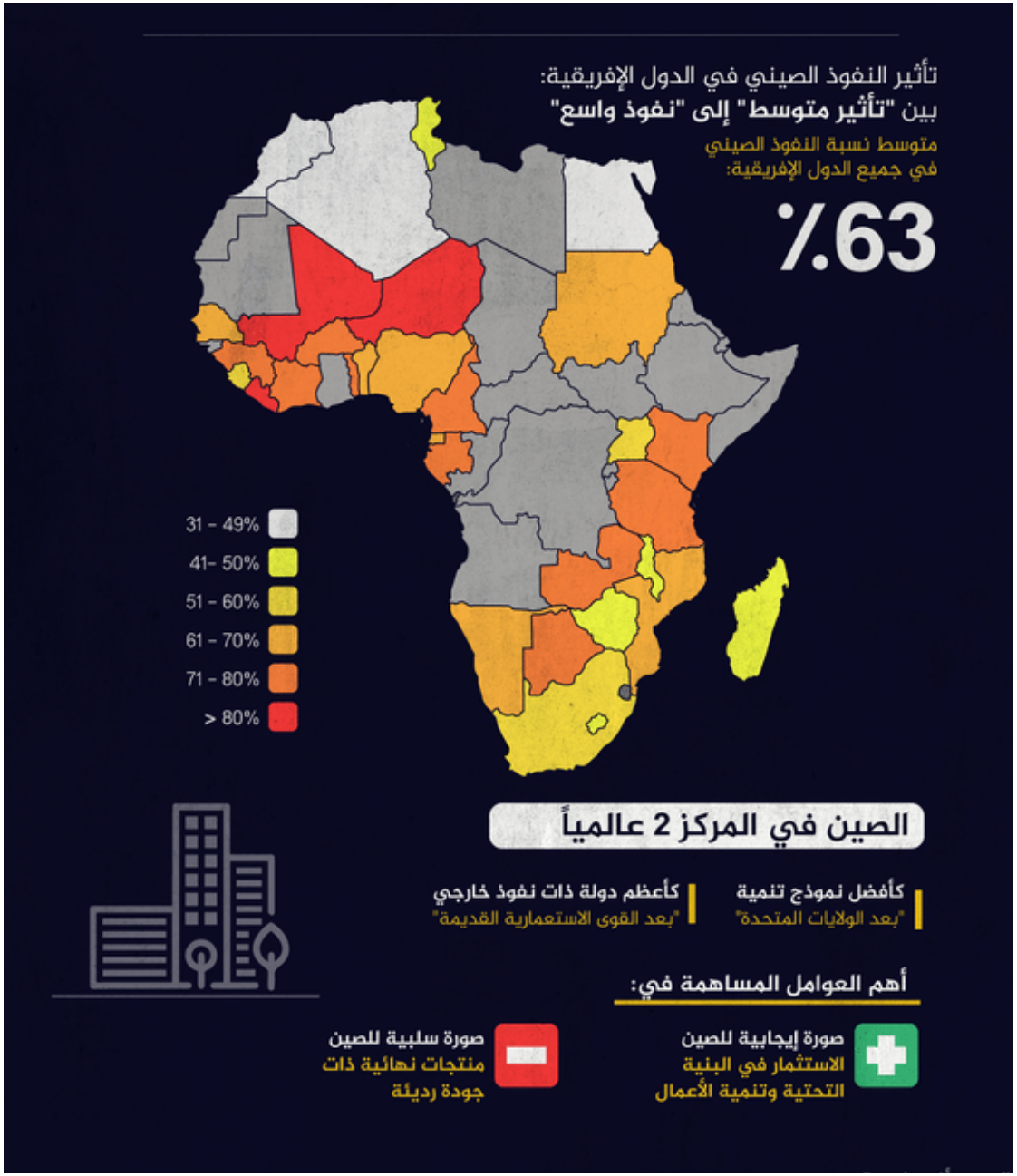

مجسم يبرز التوغل الصيني في افريقيا

المتغيرات الاقتصادية الجديدة في إفريقيا :

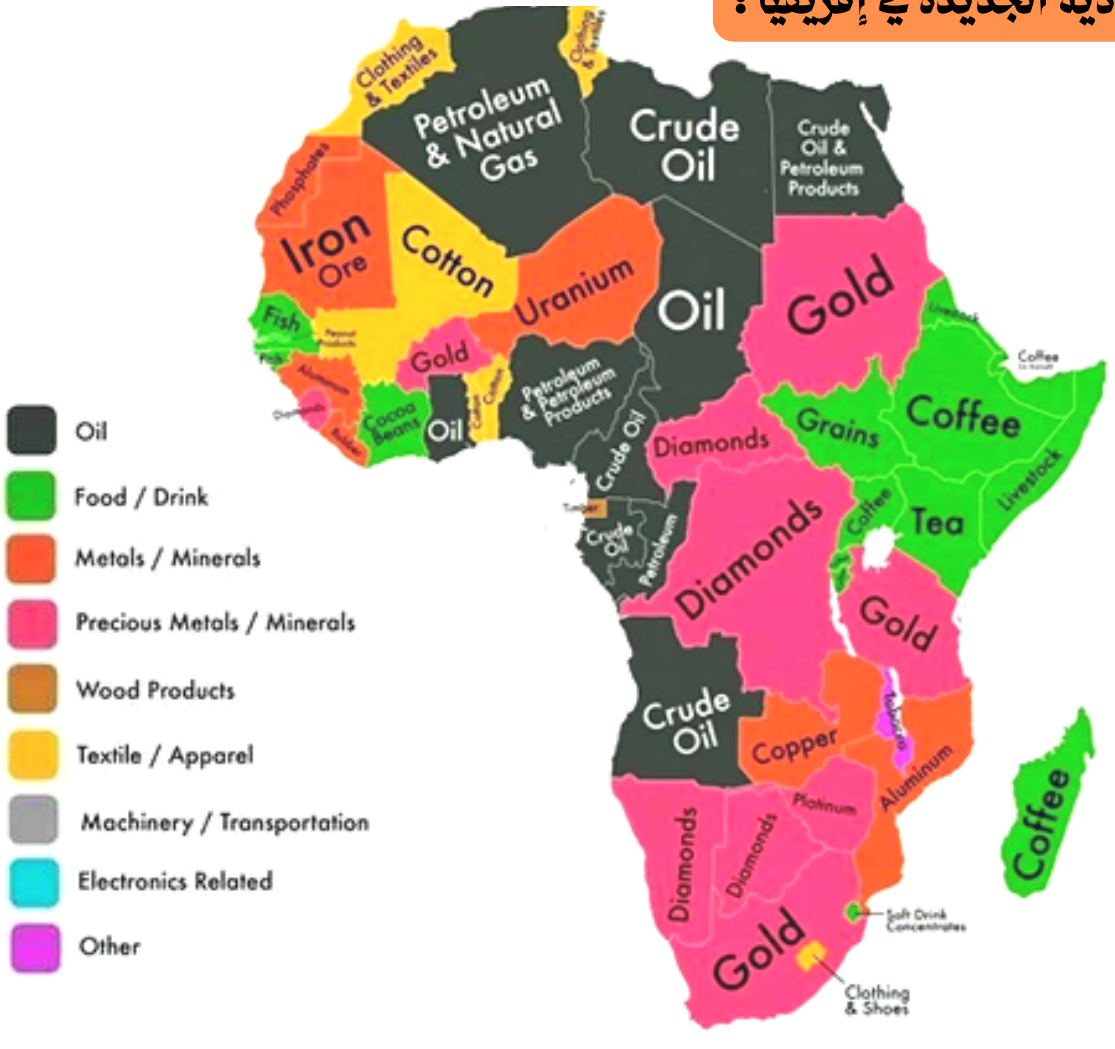

المتغيرات الاقتصادية الجديدة في إفريقيا :

في وقت تبدو فيه البيئة الجيوسياسية غير مستقرة على نحو متزايد، برزت تحديات اقتصادية أكثر تعقيدا من الأوضاع السياسية في القارة الإفريقية حيث إذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي للدول الإفريقية نجد أن القارة الإفريقية قارة المتناقضات، فهي أرض الجمال وأرض الحروب وهي أرض الفقر وأرض الذهب إفريقيا التي تضم حوالي 14 %من مجموع سكان العالم و تمتلك حوالي 10 %من احتياطي النفط، و نحو ثلث احتياطي اليورانيوم، و55 %من احتياطي الذهب، و 77 %من الماس كما تتمتع إفريقيا بنسبة 70٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، وتعتبر الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في القارة.

كما تعد إفريقيا موطنًا لأسرع نمو سكاني حضري على وجه الأرض والقارة الإفريقية غنية بالموارد الطبيعية والثقافية الهائلة. كما تحتاج القارة الإفريقية استحداث تنمية شاملة عادلة تطول كافة أرجاء القارة من شأنها التنسيق الرأسي والأفقي لضمان قوة تفاوضية إفريقية أمام كارتلات النفط التي تستنزف هذه الثروات بطريقة غير منصفة في غياب الإرادة السياسية واستشراء الفساد داخل أوساط النخب الإفريقية الحاكمة . بالمقابل انها هي نفسها التي استحوذت على ما نسبته 32 %من الدول الأقل نموا في العالم، كما أنها هي نفسها التي لا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 6.1%وسكان إفريقيا الذين فاق عددهم المليار نسمة، مازال يعيش نصفهم تقريبا دون خط الفقر بالإضافة إلى مشاكل الفساد والمديونية الخارجية التي أضحت من أهم المشكلات الاقتصادية والسياسية التي هددت ومازالت تهدد الدول الإفريقية، وتمنعها من لعب دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد المحلي والدولي وإذا كانت عملية التنمية بمختلف أنواعها تجري بوتيرة مستمرة نحو تحقيق الرفاه والتقدم في باق قارات العالم؛ فإنها في إفريقيا تجد صعوبة كبيرة في التجسيد الميداني، بفعل جملة من العراقيل الداخلية والخارجية، نذكر منها غياب الاستقرار السياسي ، انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز على التنمية الاقتصادية ، ضعف البنية التحتية في القارة الأفريقية ارتفاع حجم المديونية الخارجية تعدد الفواعل المتحكمة في الاقتصاد الإفريقي

سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة

شكَّل الوقود الأحفوري عصب الحضارة المعاصرة خلال قرن ونصف القرن ولاسيما النفط والغاز، ورغم المخاطر البيئية الكارثية التي قادت إلى الاحتباس الحراري الذي أفضى إلى سلسلة دراماتيكية من الكوارث البيئية شهدتها مختلف بقاع العالم خلال العقدين الماضيين وزادت وتيرتها في السنوات الأربع الأخيرة الأمر الذي قاد تنامي الوعي البيئي حول الكوكب ونشطت مجموعات حماة البيئة في معظم قارات العالم مما أفضى إلى هبَّة عالمية لإنقاذ الكوكب ترجمها صنَّاع القرار في مؤتمرات وقمم ماراتونية، اتخذت تعهدات عديدة لعل أبرزها التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، وسادت موجة من التفاؤل لأشهر خلال العام 2021، لكن المؤشرات الراهنة تشي بعكس ذلك تمامًا، حيث تفصح تلك المؤشرات عن أن الاعتماد على الوقود الأحفوري مصدرًا للطاقة سيزداد بأرقام قياسية غير مسبوقة على الأقل حتى أوائل أربعينات القرن الحالي.

يوجد في إفريقيا أكبر عدد من الدول المنتجة للنفط، بواقع 21 دولة مقابل 19 في آسيا، و19 في أوروبا، و10 في شمال أميركا. ويبلغ احتياطي إفريقيا من النفط نحو 125 مليار برميل، وهو تقريبًا نصف ما تمتلكه المملكة العربية السعودية 260 مليار برميل. وتتركز الاحتياطيات الكبرى في البلدان التالية: ليبيا ونيجيريا والجزائر وأنجولا والسودان ومصر والكونغو برازفيل وأوغندا والجابون وتشاد.

تعتبر الجزائر أكبر مصدِّر للغاز في القارة الإفريقية، وسابع أكبر مصدِّر على مستوى العالم بحصة سنوية بلغت 41.1 مليار متر مكعب 26.1 مليارًا عبر الأنابيب، 15 مليارًا سائلًا)، وتليها نيجيريا الثامنة عالميًّا، بحصة تُقدَّر بـ28.4 مليار متر مكعب كلها سائلة.

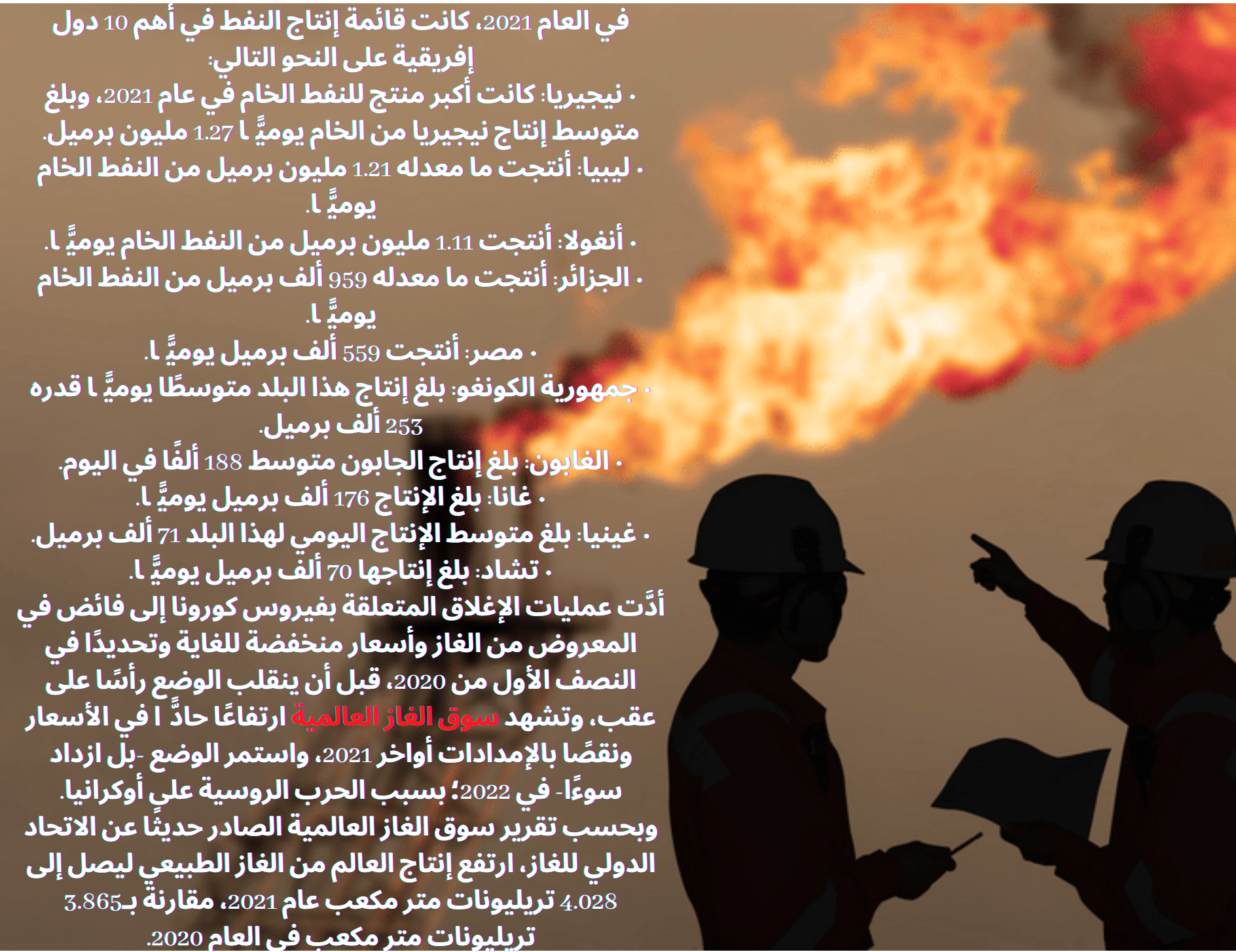

في العام 2021، كانت قائمة إنتاج النفط في أهم 10 دول إفريقية على النحو التالي:

- نيجيريا: كانت أكبر منتج للنفط الخام في عام 2021، وبلغ متوسط إنتاج نيجيريا من الخام يوميًّا 1.27 مليون برميل.
- ليبيا: أنتجت ما معدله 1.21 مليون برميل من النفط الخام يوميًّا.
- أنغولا: أنتجت 1.11 مليون برميل من النفط الخام يوميًّا.
- الجزائر: أنتجت ما معدله 959 ألف برميل من النفط الخام يوميًّا.
- مصر: أنتجت 559 ألف برميل يوميًّا.
- جمهورية الكونغو: بلغ إنتاج هذا البلد متوسطًا يوميًّا قدره 253 ألف برميل.
- الغابون: بلغ إنتاج الجابون متوسط 188 ألفًا في اليوم.
- غانا: بلغ الإنتاج 176 ألف برميل يوميًّا.
- غينيا: بلغ متوسط الإنتاج اليومي لهذا البلد 71 ألف برميل.
- تشاد: بلغ إنتاجها 70 ألف برميل يوميًّا.

أدَّت عمليات الإغلاق المتعلقة بفيروس كورونا إلى فائض في المعروض من الغاز وأسعار منخفضة للغاية وتحديدًا في النصف الأول من 2020، قبل أن ينقلب الوضع رأسًا على عقب، وتشهد سوق الغاز العالمية ارتفاعًا حادًّا في الأسعار ونقصًا بالإمدادات أواخر 2021، واستمر الوضع -بل ازداد سوءًا- في 2022؛ بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا.

وبحسب تقرير سوق الغاز العالمية الصادر حديثًا عن الاتحاد الدولي للغاز، ارتفع إنتاج العالم من الغاز الطبيعي ليصل إلى 4.028 تريليونات متر مكعب عام 2021، مقارنة بـ3.865 تريليونات متر مكعب في العام 2020.

التنافس العالمي على إفريقيا

التنافس العالمي على إفريقيا

وجود الموارد الطبيعية بكميات كبيرة في القارة الإفريقية، إضافة إلى اكتشاف احتياطيات ضخمة من النفط والغاز في باطنها، جعل القارة محطَّ الأنظار وحلبة للتنافس الدولي خلال العقدين الأخيرين، وقد ظلَّت أسواق القارة الإفريقية، ولعقود طويلة، حكرًا على الدول الغربية التي سبق أن استعمرت دول القارة، وحتى مطلع الألفية كانت الدول الفرنكفونية منطقة نفوذ خالص لفرنسا ولشركاتها، في حين كانت بريطانيا والولايات المتحدة تتنافسان على أسواق الدول الأنجلوفونية، إلا أن دخول منافسين جدد على الساحة، جعل الصراع يحتدم، وقد زاد من حدته وجود المياه بكميات كبيرة، وخصوبة التربة الصالحة للزراعة، وكون القارة مرشحة لتكون أكبر مصدر في العالم للطاقات البديلة والنظيفة في العقود القليلة القادمة.

مع مطلع الألفية، تغلغلت الصين تدريجيًّا لتغدو في بحر عقد من الزمن الشريك التجاري والاقتصادي الأول للقارة الإفريقية بمبادلات تجارية بلغت 107 مليارات دولار في العام 2008، وقد تضاعف هذا الرقم مرة ونصفًا ليصل في العام 2021 إلى ربع تريليون دولار (وتحديدًا 254 مليار دولار)، ومع احتدام الصراع والتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة وبين الصين، تسلَّلت دول أخرى، مثل: تركيا والبرازيل والهند واليابان وروسيا، لتنتزع حصة سوقية معتبرة. الخاسر الأكبر من احتدام المنافسة على أسواق القارة السمراء هو فرنسا، العاجزة عن المحافظة على مناطق نفوذها التقليدية بالقارة. ويتوقع خبراء الاقتصاد أن تتجه ثلاثة أرباع الاستثمارات العالمية إلى القارة الإفريقية خلال العقدين القادمين. أما في مجال سوق الطاقة في إفريقيا، فإن المنافسة بلغت درجات عالية بين الولايات المتحدة -التي لا تزال المسيطر الأكبر- وبين كل من الصين وروسيا وفرنسا، وتقول لغة المؤشرات: إن الصراع على موارد ومصادر الطاقة في إفريقيا سينحصر في السنوات القليلة القادمة على العملاقين، الصين والولايات المتحدة، نظرًا لامتلاك هذين العملاقين كل أدوات المنافسة اللازمة.

إفريقيا كتكتيك لإستراتيجية الصين الكبرى

منذ ان بدات الصين في تبنِّي مبدأ شمولي في السياسة الخارجيةمن جميع النواحي الذي لا يفرِّق نظريًّا بين المناطق الجغرافية أو البلدان ووفقًا لكبار المحلِّلين الصينيين، فإن السياسة الخارجية الصينية لا ترتبط بالعلاقة مع منطقة أو دولة بعينها، بل تعتمد على دبلوماسية متوازنة تسعى إلى تطوير العلاقات مع جميع القوى المهمة في العالم. وبموجب هذا المبدأ، وضعت الصين خريطة استراتيجية محددة لجميع المناطق والبلدان في العالم قوامها: القوى الكبرى هي المفتاح؛ ومحيط الصين يشكِّل الأولوية؛ والبلدان النامية هي الأساس؛ والمنابر متعددة الأطراف هي المنصة. ورغم ذلك فإن البلدان ليست كلها متساوية، والواقع أن الصين تفرق فيما بينها، ويتم التعامل مع جيران الصين والقوى الكبرى باعتبارها مجالات أكثر أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية. ومن ناحية أخرى، فإن علاقاتها مع القوى الكبرى، مثل علاقة الصين بالولايات المتحدة، مهمة بطبيعة الحال لأن لها التأثيرَ الأكبرَ على المصالح الوطنية للصين

من هذا المنطلق، فإن فئة البلدان النامية التي تنتمي إليها الدول الإفريقية، تشكِّل "أساسًا" أو يمكن اعتبارها "تكتيكًا" لاستراتيجية الصين الكبرى (أي إجراء من بين مجموعة من الإجراءات المحددة التي تساعد على تنفيذ الاستراتيجية الكبرى)، بمعنى آخر يمكن اعتبارها وسيلة أو أداة لعلاقة الصين بأجزاء أكثر أهمية من العالم.

فإفريقيا ليست في جوار الصين ولديها معها علاقات مستقرة وإيجابية نسبيًّا، ولا تشكِّل لها أي تهديد، وليست قوة كبيرة موحدة، لذلك فأهميتها الرئيسية تكمن في تشكيل الأساس لعلاقة بيجين بالعالم، وبالتالي فهي تتطلب قدرًا أقل من الاهتمام والجهد من جانب الصين، مقارنة مع محيط الصين الإقليمي المتسم بالتوتر والنزاعات، وبالمقارنة مع القوى العظمى (خاصة مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة)، الذين تعتبرهم أكبر تهديد محتمل للأمن القومي الصيني؛ حيث ترى في دعمهم لتايوان والجماعات التبتية والأويغورية في الخارج تحديًا مباشرًا لسيادة جمهورية الصين الشعبية.

إن إفريقيا لا تشكِّل تهديدًا أو تحديًا مباشرًا للأمن القومي الصيني، وبسبب المسافة الجغرافية لا يوجد نزاع إقليمي بين الصين وإفريقيا، ولا يؤيد الأفارقة بشكل عام جهود تايوان أو التبت أو شينجيانغ في سعيها للاستقلال عن الصين، وليس لها مصلحة في تعزيز الديمقراطية في الصين. وبما أن إفريقيا منطقة أقل إثارة للقلق بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية، فإن بيكين لديها مجالات رئيسية أكثر إثارة للقلق، وموارد أقل مخصصة لإفريقيا.

إن الحضور المتنامي للصين في إفريقيا يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولًا بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًّا وخارجيًّا تأمين المواد الأولية الاستراتيجية. وثانيًا من الناحية السياسية، رغم أن القارة الإفريقية ذات أهمية صغيرة بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية للصين، إلا أنها تلعب دورًا داعمًا إلى حدٍّ كبير في استراتيجيتها الكبرى، وبدلًا من النظر إلى إفريقيا باعتبارها "غاية" أو "أولوية"، يُنظر إليها باعتبارها "تكتيكًا" أو جزءًا من "الأساسٍ" الذي تُبنى عليه طموحات الصين الاستراتيجية الأوسع نطاقًا.

بالتالي، فإن إفريقيا لم تكن بأي حال من الأحوال هدفًا في حدِّ ذاتها، بل هي وسيلة، من بين الوسائل الأساسية لازدهار الصين اقتصاديًّا وتكريس ودعم قوتها سياسيًّا على الصعيدين، المحلي والعالمي.

إن الصين تنهج استراتيجية الفعل غير المباشر والمتدرج، ويمكن اعتبار انخراطها في القارة الإفريقية "تكتيكًا" من بين تكتيكات أخرى، لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضًا لتعبيد الطريق بهدف الوصول سريعًا إلى قمة السياسة الدولية، وزنًا اقتصاديًّا وسياسيًّا ونفوذًا تجاريًّا وجيوستراتيجيًّا.

0.30
6.90
9.20
8.50
8.40
2.60
20.70
3.20